ملتقى وطني حول: متطلبات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،
يوم 29 جوان 2021، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

ورقة بحثية بعنوان: دراسة تحليلية لواقع الصناعة المصرفية الإسلامية الجزائرية ومتطلبات تفعيلها على ضوء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

الاسم واللقب	أسماء فرادي
الرتبة	أستاذ محاضر ب
الجامعة	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
البريد الإلكتروني	asmaa.fradi@gmail.com

الاسم واللقب	ابتسام منزري
الرتبة	أستاذ محاضر ب
الجامعة	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
البريد الإلكتروني	menzri.ibtissem@gmail.com

ورقة بحثية بعنوان: دراسة تحليلية لواقع الصناعة المصرفية الإسلامية الجزائرية ومتطلبات تفعيلها على ضوء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

An Analytical Study of the Reality of the Algerian Islamic Banking Industry and its Activation Requirements in Light of the Experience of the United Arab Emirate

د. أسماء فرادي، أستاذ محاضر ب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر).
د. ابتسام منزري، أستاذ محاضر ب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر).

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، وقد تم اعتماد التجربة الإماراتية باعتبارها نموذج ناجح لاستخلاص ما يمكن فعله للنهوض بهذه الصناعة بالجزائر. ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع هذه الصناعة في كلا البلدين، ليتم التوصل في الأخير إلى متطلبات تفعيلها بالجزائر. ويتعلق الأمر، كبداية، في إيجاد التأطير القانوني المناسب وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر، بالإضافة إلى تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، علاوة على ذلك يجب الحرص على تأهيل العنصر البشري من الناحيتين الفنية والشرعية، وكذا الاعتماد على آليات واستراتيجيات التسويق المصرفي التي تمكن المصارف الاسلامية من جذب المستهلكين للتعامل معها وتحقيق رضاهم والحفاظ عليهم.
الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الشبابيك الإسلامية، البيئة المصرفية، التجربة الإماراتية.

Abstract:
This study aims at identifying to what extent it is possible to develop the Islamic banking industry in Algeria, relying on the experience of the UAE, in order to extract what can be done in this concern. To this end, the descriptive-analytical approach was adopted to diagnose the reality of this industry in both countries, to finally reach the requirements for its activation in Algeria. as a start, it comes down to finding the appropriate legal framework and organizing the relationship with the Bank of Algeria, in addition to establishing supportive local organizations and benefiting from the efforts of other regional and international parties. Also, staff should be familiar with technical as well as legal aspects. Furthermore, marketing mechanisms and strategies should be invoked to enable Islamic banks to attract consumers to deal with them, get their satisfaction, and maintain them.
Keywords: Islamic Banks, Islamic Windows, Banking Environment, Emirati Experience.

1. مقدمة:

حظيت المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة بإقبال متزايد للتعامل معها نظراً لتنوع أساليبها التمويلية، وكذا توجه شريحة واسعة من العملاء المسلمين بالخصوص بحثاً عن طرق لإتمام معاملاتهم المالية والتجارية مع ما يوافق دينهم الإسلامي، مما دفع بكثير من الدول إلى السماح لهذا النوع من المصارف بفتح أبوابها وتقديم خدماتها، وحتى المصارف التقليدية حاولت جاهدة إرضاء عملائها الراغبين في هذا النوع من الخدمات المصرفية عن طريق فتح فروع أو نوافذ إسلامية لها. وعلى الرغم من قصر تجربة المصارف الإسلامية إلا أنها حققت نجاحات وانجازات يمكن أن نقول إنها تعد قياسية إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية من الناحية الزمنية.

وفي ظل التوجهات المتزايدة نحو الاستفادة من أنشطة المصارف الإسلامية وتنامي دورها بشكل متسارع في الأسواق العالمية لما توفره من سيولة ورؤوس أموال للاستثمارات المختلفة؛ انتهجت الإمارات نهج الدول التي تتسابق على أن تكون

موطن هذه الصناعة من خلال إستراتجيتها كمركز للاقتصاد الإسلامي في العالم، وقد سعت إلى ذلك من خلال توفير البيئة المناسبة التي توافق آليات العمل المصرفي الإسلامي مما ساهم في تطويرها وانتشارها داخل الدولة الإماراتية. تعد الجزائر أيضاً من الدول التي حاولت إلى حد ما السماح بتواجد هذا النوع من المصارف وتوفير خدمات مصرفية إسلامية لأفراد المجتمع الجزائري الراغبين في ذلك، ولكن لا تزال تواجه هذه المؤسسات جملة من التحديات والعديد من العقبات أثناء تأدية نشاطها، ومن هذا المنطلق تطرح لنا الإشكالية الرئيسية التالية:

1.1. إشكالية البحث: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجربة الإمارتية، باعتبارها نموذج ناجح، لتفعيل وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يستدعي الأمر طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟
- فيما تتمثل الآليات الممكن تطبيقها في الجزائر اعتمادا على تجربة الإمارات في الصناعة المصرفية الإسلامية؟

2.1. فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات المطروحة وجب وضع الفرضيات التالية:

- بالرغم من المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية للنهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أن الواقع يتطلب المزيد من الجهود خاصة بالنسبة للجانب القانوني والتشريعي.

- رغم الاختلافات العديدة في الواقع الاقتصادي لكل من الجزائر والإمارات، الا أنه بإمكان الجزائر اعتماد بعض ما تم تطبيقه في الإمارات لتفعيل الصيرفة الإسلامية.

3.1 أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنّ النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر سيمكنها من مواكبة التطورات العالمية والحصول على أساليب تمويلية لمشاريعها التنموية والاستجابة لشريحة واسعة من عملاء القطاع المصرفي الذين يريدون إتمام معاملاتهم المصرفية وفق الشريعة الإسلامية، والتنويه إلى إمكانية الاعتماد على التجارب الناجحة كنماذج للقيام بهذه العملية بأعلى كفاءة ممكنة.

4.1 أهداف البحث: يهدف البحث إلى معرفة واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وتحليله، للتمكن من الإحاطة بمكامن القوة والضعف، بغية النهوض بهذه الصناعة والاستفادة منها. ومن أهم أهداف البحث كذلك معرفة ما الذي يمكن للقطاع المصرفي الجزائري تبنيه اعتمادا على التجربة الإمارتية لتفعيل الصناعة المصرفية الإسلامية وتطويرها.

5.1 المنهجية المتبعة: بغرض الإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وعن طريق تحليل معطيات كلا السوقين المصرفيين سيتم استخراج متطلبات تفعيل هذه الصناعة في الجزائر على ضوء التجربة الإمارتية.

على ضوء ما سبق تم تناول هذه الدراسة في المحاور التالية:

- **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.**
- **تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.**
- **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية.**

2. و اقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجز ائر

لم تدخل الصناعة المصرفية الإسلامية للجزائر إلا سنة 1991، وهي تعد بداية متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، كذلك بالرغم من فتح المجال أمام هذا النوع من الصناعة إلا أن تواجدها في هذه السوق الخصبة لا يزال محتشما، وهو الأمر الذي يتطلب دراسة تحليلية لها سواءً فيما يخص النظام المصرفي في حد ذاته أو المتعاملين فيه من مصارف، خاصة الإسلامية منها أو تلك التي تقدم منتجات تتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

1.2 نشأة وتطور النظام المصرفي الجز ائري

تأثرت الجزائر ككل بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو البلدان الأخرى، فكل ما ينتج يسوق نحو الخارج، فرنسا على وجه الخصوص، وكذلك كان الحال بالنسبة للنظام المصرفي الذي كان كله تابعا لها وكانت البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا. وكان القطاع المصرفي إبان فترة الاستعمار يضم أساسا بنك الجزائر الذي أنشأ بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، والبنوك التجارية، والبنوك الشعبية، وهياكل خاصة بالقرض الفلاحي، وصندوق المعدات والتنمية الجزائرية (CEDA). (مفتاح، 2005)

وبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاماً مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية في تلك الفترة مثل البنك المركزي الجزائري، والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقّه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966 م. وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية :البنك الوطني الجزائري BNA سنة1966 م، القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967م، بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967م، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982م، بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985م. (ناصر، 2004، صفحة 09)

وأدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات بداية بإصلاحات 1971 ثم اصلاحات 1986 واصلاحات 1988، وأهمها كانت إصلاحات سنة 1990م وذلك بصدور قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90–10) والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. تم بموجب هذا القانون الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية من جهة، وبين الدائرة النقدية وميزانية الدولة، وبين دائرة ميزانية الدولة وبين دائرة القرض من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء سلطة وحيدة ومستقلة ووضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالتمييز بين نشاط المصرف المركزي كسلطة نقدية ونشاط المصارف التجارية كموزعة للقرض. كما تم إدخال تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك وذلك لأول مرة منذ قرارات التأميم، وتم فتح المجال أمام المصارف الأجنبية وكذا المصارف الخاصة مما أدى إلى بروز مؤسسات مصرفية جديدة. كما أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، إضافة إلى تعزيز رقابة بنك الجزائر على البنوك، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون والتي تمثلت في الأمر رقم 01 لسنة 2001 م، ثم الأمر رقم 03 لسنة 2003 م،

(لطرش، 2010، صفحة 196–199) ليأتي بعدها القانون المعدل و المتمم رقم 06-04 في 2006 ليضيف موجة من الإصلاحات التي تهدف بالأساس إلى تحرير القطاع المصرفي وتوفير الظروف الملائمة لتطويره والتحكم في نشاطه. (حميدي، 2014، صفحة 291) بالإضافة إلى تعديلات سنة 2009 وسنة 2010 متمثلة على التوالي في الأمر رقم 09-01 والأمر رقم 10-04 الذي تضمن توسيع صلاحيات البنك المركزي وإلزام أي مصارف أجنبية جديدة يتم انشاؤها بالجزائر على تمليك 51% من رأسمالها لشركاء جزائريين (بن الشرقي، 2011، صفحة 152)، وتوالى إثراء التنظيم المصرفي في الجزائر بإصدار التعليمات التطبيقية والأنظمة الجديدة وكذا تعديل ما يجب تعديله من أدوات احترازية بغرض التوفيق بين تحسين قدرة المصارف على دعم تمويل الاقتصاد ومتطلبات استقرار الساحة المصرفية المالية. (محافظ بنك الجزائر، 2018، صفحة 6)

وفي إطار دعم وتطوير القطاع المصرفي الجزائري، قامت السلطات مؤخرا بالاستفادة من الصناعة المصرفية الإسلامية بإدخالها ضمن عمل المصارف التقليدية، عبر فتح نوافذ مخصصة لذلك، وفي هذا الصدد عملت مصالح بنك الجزائر على إعداد مشروع نظام يهتم بمتطلبات إدخال الصناعة المصرفية الإسلامية ضمن عمل المصارف التقليدية في المجال التنظيمي و الإجرائي و المحاسبي، و كذا في مجال تدريب و تأهيل الموظفين، وتجسد هذا أول مرة من خلال النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر2018، وقد تلخص هذا التنظيم في 12 مادة فقط تم من خلالها تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي سماها "تشاركية"، كما عرف هذا النوع من الصيرفة و قد اقتصرت عملياتها على المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، الاستصناع، والسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. هذا وقد ركز النظام على الشبابيك الإسلامية في المصارف التقليدية بتعريفها وبالتعريف بالإجراءات واللوازم التنظيمية لعملها كما سبقت الإشارة. لم يتم العمل لوقت طويل بهذا النظام حيث أنه ألغي واستبدل في 2020.

2.2. المصارف الإسلامية في الجزائر:

مع انتشار فكرة الصيرفة الإسلامية في العالم ومع ازدياد الطلب على خدماتها قرّرت الجزائر فتح المجال أمام المصارف الإسلامية، فكانت الانطلاقة مع بنك البركة الجزائري ثم بعده مصرف السلام الجزائر. وتجدر الاشارة أن كلا المصرفين مسير بموجب أحكام القانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، وهما مرخصان للقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وهما المصرفان الوحيدان العاملان بصفة كلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي المقابل سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية.

2.2.1 بنك البركة الجزائري: هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، وأوّل مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. أنشأ في 20 ماي 1991، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، برأس مال اجتماعي قدره 500 مليون دينار جزائري، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. وهو بنك جزائري سعودي المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلة البركة. (بنك البركة الجزائر، بلا تاريخ)

أما فيما يخص الأعمال التي يقوم بها بنك البركة الجزائري، فبالإضافة لأساليب التمويل الإسلامية متمثلة في المرابحة والإجارة أو الاعتماد الإيجاري والسلم والاستصناع والمشاركة، يقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات المتوافقة مع ضوابط الشريعة موجهة إلى ثلاثة أسواق مختلفة وهي سوق المؤسسات، سوق الافراد، وسوق المهنيين.

2.2.2 مصرف السلام– الجزائر: هو مصرف تجاري جزائري إماراتي، تم تأسيسه بتاريخ 08 جوان2006 برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، (مصرف السلام الجزائر، بلا تاريخ) وهو ثاني مصرف اسلامي في السوق الجزائرية.أما عن أساليب التمويل الإسلامية المعتمدة من قبل مصرف السلام فتتمثل أساسا في المرابحة، والإجارة، والاستصناع، والبيع بالتقسيط للأفراد، والسلم، والمشاركة، والمضاربة، وكذا البيع الآجل. وبجانب هذه الصيغ يقدم المصرف مجموعة متنوعة من الخدمات موزعة على سوقين رئيسيين هما سوق الشركات وسوق الأفراد. (مصرف السلام الجزائر، بلا تاريخ)

مع العلم أن كل من بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر يطبقان الحوكمة الشرعية اللامركزية وهو النظام الذي يعتمد بتنصيب هيئة شرعية مستقلة على مستوى كل بنك إسلامي كما هو مطبق مثلا في البحرين واليمن والأردن والسعودية (المدير العام لبنك التنمية المحلية، 2018، صفحة 6). فالهيئة الشرعية لمصرف السلام الجزائر على سبيل المثال، هي هيئة مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف. وتتشكل هذه الهيئة من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية، النظم الاقتصادية، والقانونية، والمصرفية وكذا المعاملات الإسلامية. (مصرف السلام، 2018)

3.2. النو افذ المصرفية الإسلامية في الجز ائر:

كما سبقت الإشارة، تشهد السوق المصرفية الجزائرية انفتاحا على الصناعة المصرفية الإسلامية، فبالإضافة للمصرفين السابقين تم فتح المجال أمام المؤسسات المالية والمصارف التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية أو ما سماها القانون الجزائري في 2018بشباك المالية التشاركية، ثم سماها في 2020 بشباك الصيرفة الإسلامية، وهي تعنى بتقديم منتجات مصرفية إسلامية بشرط أن تكون هذه الأنشطة معزولة تماما عن أنشطتها المصرفية التقليدية.

وعرف المشرع الجزائري شباك الصيرفة الإسلامية بأنه "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية." حيث يجب أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية، كما يجب أن يتجسد الفصل المحاسبي بين الشباك والأنشطة الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط الشباك. كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن. (الجريدة الرسمية، 2020)

وحسب نفس التنظيم (الجريدة الرسمية، 2020)، يمر البنك أو المؤسسة المالية في إطار عملية إنشاء شباك الصيرفة الإسلامية بعدة خطوات الزامية تتمثل في:

- الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء لصناعة المالية الإسلامية.
- طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، بتقديم ملف يضمن مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية والاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي الأنشطة.

- إنشاء هيئة رقابة شرعية تهتم برقابة النشاطات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.
- وإعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم كما يجب على المصارف إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول طبيعة حساباتهم.

وهناك عدة مصارف تقليدية قد بدأت فعلا في تقديم بعض من المنتجات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع منتجاتها التقليدية، تتمثل فيما يلي:

1.3.2. بنك الخليج الجزائر: هو بنك تجاري تابع لمجموعة بيرقن بنك Burgan Bank Group، وهو عضو في شركة مشاريع الكويت القابضة، بدأ نشاطه بالجزائر في مارس سنة 2004، يقدم للشركات والمهنيين والأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية. بالإضافة للمنتجات المصرفية التقليدية، يقدم بنك الخليج الجزائر للمهنيين والتجار مجموعة من المنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية عبر ما يعرف بخط Proline، حيث يمول احتياجات هذه الشريحة من العملاء فيما يتعلق بالاستغلال والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة وفق اجراءات سهلة وسريعة وبدون رسوم فتح الملف باعتماد أحد الأساليب التالية (Gulf Bank Algeria، بلا تاريخ):

- السلم: لتمويل الاحتياج من رأس المال العامل.
- المرابحة: لتمويل الحصول على المعدات والآلات بعجلات.

2.3.2. بنك الإسكان الجزائر: هو بنك تجاري ناتج عن شراكة كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن بمساهمة تقدر بـ 85%، والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية القابضة بنسبة 25% من رأس مال البنك، بدأ نشاطه في أكتوبر 2003. تتمثل مهمته الأساسية في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة ذات الجودة العالية والمتوافقة مع احتياجات وتوقعات الزبائن. وتماشيا مع هذا الغرض يقدم بنك الإسكان الجزائر بالتوازي مع المنتجات المصرفية التقليدية مجموعة من المنتجات المصرفية الإسلامية متمثلة بصفة أساسية في المرابحة وبيع السلم والاستصناع، بالإضافة إلى باقة من المنتجات الخاصة بالودائع وهي الودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار. (Housing Bank Algeria، بلا تاريخ)

3.3.2. تراست بنك الجزائر: هو عضو في مجموعة نست هولدينغ للاستثمار، وهو بنك جزائري برأسمال خاص. بدأ نشاطه في شهر أفريل من عام 2003 برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار، وقد استمر في رفعه ليصل في عام 2012 إلى 13 مليار دينار. أطلق بنك تراست الجزائر نافذة إسلامية توفر لعملائه مجموعة من المنتجات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية تحت مسمى "المنتجات الخاصة"، ويوفر البنك ضمن هذه الفئة كل من المرابحة للآمر بالشراء، وبيع السلم، وحساب الادخار التشاركي بالإضافة إلى حساب الاستثمار التشاركي. (TRUST BANK، بلا تاريخ)

4.3.2. البنك الوطني الجزائري: تحصل على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية في 30 جويلية 2020، وهو يقوم بتقديم العديد من هذه المنتجات لثلاث أسواق مختلفة متمثلة في (البنك الوطني الجزائري، بلا تاريخ):

- الشركات والمهنيين: يقدم البنك للسوقين نفس المنتجات بشروط مختلفة، تتمثل هذه المنتجات أساسا في تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك لمعدّات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، بالإضافة إلى حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد وهو حساب يخضع لمبدأ المضاربة يسمح باستثمار الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية.

- الأفراد: حيث يتيح البنك لهذه الفئة إمكانية اقتناء سيارة أو عقار أو معدات وأجهزة منزلية، بعد أن يقوم بشرائها وإعادة بيعها لهم مرابحة، كما يتيح لهم الحصول على كل من حساب التوفير الإسلامي، وحساب التوفير الإسلامي للشباب بأرباح أو بدون أرباح، بالإضافة إلى حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد الذي يخضع لمبدأ المضاربة.

5.3.2 القرض الشعبي الجزائري: يقدم من خلال شباكه تحت مسمى المالية الإسلامية حلول للايداع عن طريق حسابات جارية، وحسابات الادخار، وحسابات الودائع، كما يوفر حلول التمويل عن طريق المرابحات لتمويل العقارات، والسيارات، والتجهيزات. (cpa-bank, s.d.)

بالإضافة للتجارب السابقة في تقديم الصناعة المصرفية الإسلامية عبر نوافذ تابعة للمصارف التقليدية، نجد كذلك تجربة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي أطلق خدمة "حلال" لتمويل عمليات شراء السكنات بالاعتماد على أسلوب الإجارة التمليكية الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن بنك التنمية المحلية اتجه نحو تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، وكانت البداية مع حساب "البديل" وهو حساب ادخار موجه للخواص اللذين يرغبون بادخار أموالهم دون فوائد، وهو يعمل في الوقت الحالي على العديد من المنتجات الإسلامية الأخرى التي ستكون تحت تصرف زبائنه عبر النافذة الإسلامية المزمع إنشاؤها. (بنك التنمية المحلية، بلا تاريخ)

لكن بالرغم من كل المساعي من طرف السلطات الرقابية الجزائرية للاستفادة أكثر من الصناعة المصرفية الإسلامية ومن مخرجاتها إلا أن الواقع يبقى يشير إلى وجود عدة عقبات تواجه هذا النوع من الصيرفة وتقف دون تطورها ووصولها للمستويات المطلوبة.

3. تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية:

إنّ دراسة الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات يستوجب أولاً معرفة بيئة عملها الاقتصادية.

1.3.عموميات حول أداء اقتصاد دولة الإمارات:

اعتمدت الإمارات على مر عقود بشكل أساسي على تجارة اللؤلؤ و التجارة البحرية و الأنشطة الزراعية و الثروة الحيوانية، والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف، و قد بدأ أول عقد حقيقي للتنمية فيها في أوائل سبعينات القرن العشرين مع تشكيل الاتحاد و ازدهار إنتاج النفط، و قد استغلت دولة الإمارات الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في غضون فترة قصيرة من الزمن و الممتدة من سنة 1973 حتى 1982 مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار النفط، كما استثمرت الدولة تراكمات رؤوس الأموال في تأسيس البنية التحتية المادية والاجتماعية، ولكن مع انخفاض أسعار النفط في منتصف و أواخر الثمانينات دفع الدولة الإماراتية إلى التفكير بتنويع اقتصادها في ظل إستراتجية تنمية شاملة لرؤية الإمارات 2021، و ستلعب القطاعات النامية الجديدة والتي تشمل؛ الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، البنية التحتية، التجارة، النقل، اللوجستية، الطاقة البديلة والمتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، الألمنيوم، البتروكيمياويات، التعدين، الحديد والصلب، الطيران، دوراً رئيساً في التحرك نحو زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، مع المساعدة أيضاً على الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والمدعوم بالإبداع والابتكار (وزارة الاقتصاد، 2018). و وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي الإماراتي لعام 2019 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي الجاري 1,546.6 مليار درهم لعام 2019، ويساهم فيه نشاط تقنية المعلومات والاتصالات بـ 2.9%، كمابلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات (التجارة المباشرة والمناطق الحرة والمستودعات) حوالي 1,705.5 مليار درهم خلال عام 2019، وكان من أهم الشركاء الاقتصاديين في ذلك الصين بنسبة 10.79% تليها الهند بنسبة 8.91% والسعودية بنسبة 6.64% بعدها تليها بقية الدول، ووصل معدل التضخم في دولة الإمارات إلى 1.9- % عام 2019، وبلغ معدل النمو

لنفس العام 1.35%، كما لا تفرض الإمارات ضريبة دخل على الأفراد وإنما تفرض ضريبة على شركات النفط وفروع المصارف الأجنبية و ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 %على السلع والخدمات. (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2020)

وفي ظل جائحة كورونا تم تسجيل انكماش في الاقتصاد الإماراتي بنسبة 5.8% لتراجع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.7% والأنشطة النفطية بنسبة 9.4% بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام، كما تراجع المستوى العام للأسعار بنحو 2.07% وذلك نتيجة تراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والنقل والاتصالات والصحة والتجهيزات المنزلية بسبب أثر الإجراءات الاحترازية التي تبعت انتشار الفيروس وأثرها على مستويات الطلب المحلي، ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم 0.7% عام 2021 و1.8% عام 2022، إلا أنّه من المتوقع أيضاً استعادة الاقتصاد الإماراتي لمسارات النمو الإيجابية ما بين 2021 و2022 و تسجيل ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار عام 2021 مع تخفيف الإجراءات الاحترازية وزيادة الائتمان نتيجة خطة الدعم الاقتصادي للقطاع الخاص وتشجيع السياحة كاستضافة إمارة دبي لفعاليات معرض أكسبو العالمي في عام 2021 وكذا تطبيق العديد من الاستراتجيات الرامية إلى تحفيز الناتج من القطاعات غير النفطية؛ من أهمها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وزيادة دور الأنشطة التمويلية ومشروعات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وتعزيز التحول الرقمي. (صندوق النقد العربي، 2021)

2.3.و اقع الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات:

إنّ عرض واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات يتطلب التعرف على تطور القطاع المصرفي الإماراتي والمصارف الإسلامية العاملة فيها وكذا أدائها.

2.3. 1. تطور القطاع المصرفي الإماراتي:

بدأت الأعمال المصرفية رسمياً بدولة الإمارات عندما فتح المصرف البريطاني للشرق الأوسط وكان يدعى مصرف إيران الإمبراطوري (Imperial Bank Of Iran)، وفتح أول فروعه في دبي عام 1946م بعد فتح فروع في الكويت عام 1942م والبحرين عام 1946م، على إثر التوسع في المناطق التي شهدت اكتشافات نفطية بالإضافة إلى الروابط التجارية العميقة التي كانت تربط الهند بدول المنطقة، مما دفع المصارف الأجنبية لفتح ثلاثة فروع أخرى هي مصرف ايسترن ومصرف تشارترد (Eastern & Chartered Bank) حيث اندمجا في عام 1962 وشكلا مصرف (Standard Chartered)، بالإضافة إلى المصرف العثماني (Ottoman Bank) الذي سرعان ما اندمج أيضًا مع كرندليز (Grindlays Bank)، وكان لا بد من قيام مصارف وطنية لتشارك في هذه النهضة وتواكب تطور الحركة التجارية والطفرة النفطية التي جعلت من المنطقة محط أنظار الجميع و محل جذب و اهتمام للعديد من المصارف العالمية، ففي عام 1963 تأسس مصرف دبي الوطني بمشاركة مصرف الكويت الوطني كأول مصرف وطني، وخلال العشر سنوات التي تلت الافتتاح و نتيجة الازدياد في إيرادات النفط و اتساع نشاط قطاع الأعمال، فتحت عدّة مصارف أجنبية أخرى فروعاً لها، بالإضافة إلى تأسيس مصارف وطنية مثل مصرف عمان عام 1967 المشرق حالياً ومصرف أبوظبي الوطني عام 1968 ومصرف دبي التجاري عام 1969، و توالى افتتاح فروع للمصارف الوطنية والأجنبية حتى أصبح عددها في عام 1973 عند إنشاء مجلس النقد عشرين مصرفاً ستة منها وطنية (حسين، 2017). إذ تم تأسيس مجلس النقد الإماراتي بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973، حيث أصدر المجلس الدرهم الإماراتي وهو العملة الوطنية التي خلفت العملات المتداولة في ذاك الوقت مثل: الدينار البحريني وريال دبي والريال القطري، وفي سنة 1980 تم إنشاء "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بصفته مؤسسة عامة، وتم توسعة مهامه لتشمل أعمال مجلس النقد (المصرف المركزي الإماراتي، بلا تاريخ). ويتكون الهيكل المصرفي في الإمارات من المصرف المركزي والذي ينظم عمل كل من

المصارف التجارية، مصارف الاستثمار، المصارف الإسلامية، محلات الصرافة، الوسطاء الماليين والنقديين، شركات الاستثمار المالية المرخصة، شركات التمويل. تنقسم المصارف في دولة الإمارات إلى فئتين رئيسيتين: (حسين، 2017)

- المصارف المؤسسة محلياً (الوطنية) وهي شركات مساهمة عامة مرخصة.
- فروع المصارف الأجنبية التي حصلت على رخص من المصرف المركزي للعمل في الدولة.

بلغ عدد المصارف العاملة في دولة الإمارات (60) مصرفاً منها (22) مصرفاً وطنياً و38 أجنبياً، إلا أنّه في عام 2019 بلغ عددها (59) مصرفاً نتيجة انخفاض عدد المصارف المحلية إلى (21) مصرفاً لاندماج اثنين من المصارف المحلية، كما بلغ عدد موظفي المصارف في الدولة إجمالاً 35637. (مصرف الإمارات المركزي، 2020)

2.2.3. و اقع أداء المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات:

تعمل العديد من المصارف الإسلامية في دولة الإمارات ومن أهمها؛

- **مصرف دبي الإسلامي**: تأسس في عام 1975م كأول مصرف إسلامي يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة في الإمارات وفي العالم، وحالياً يعتبر ثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم، يمتلك أكثر من 66 فرعاً و 600 قناة مصرفية ذاتية الخدمة بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي وأجهزة (CCDM) في شتى أنحاء دولة الإمارات، ينتشر في سبع دول حول العالم منها: البوسنة، السودان، باكستان، أندونسيا، كينيا، تركيا، ويخدم أكثر من 2 مليون عميل، كما يمتلك شركات أخرى تابعة له، في عام 2020 نجح في دمج مصرف نور الإسلامي الذي تأسس في عام 2008، ولا يزال مصرف دبي الإسلامي يتصدر تصنيف بلومبيرج للتمويل الإسلامي في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (منظم رئيسي) وكذلك (مدير اكتتاب)، وهو أيضاً من بين أعلى جداول تصنيف بلومبرج للتمويل الإسلامي والصكوك في العالم اليوم. (مصرف دبي الإسلامي، بلا تاريخ)
- **مصرف الشارقة الإسلامي**: تأسس في عام 1975 تحت اسم مصرف الشارقة الوطني، تم تحويله سنة 2002 إلى العمل المصرفي الإسلامي وأصبح أول مصرف في العالم يقوم بهذه العمية، تتمثل نشاطاته الرئيسية في خدمات مصرفية إسلامية تلبي حاجات عملائه من الأفراد والشركات والمؤسسات والخدمات الاستثمارية. يمتلك شبكة أجهزة الصراف الآلي و34 فرعاً في دولة الإمارات، كما يمتلك شركات أخرى تابعة له. (مصرف الشارقة الإسلامي)
- **مصرف أبو ظبي الإسلامي**: تأسس سنة 1997م، يستفيد من خدماته المصرفية الإسلامية 750،000 عميل، كما يمتلك شبكة مؤلفة من 88 فرعاً وأكثر من 700 جهاز صراف آلي، ينتشر في بلدان مثل مصر التي لديها 70 فرعاً، السعودية والمملكة المتحدة والسودان والعراق وقطر. (مصرف أبوظبي الإسلامي، بلا تاريخ)
- **مصرف الإمارات الإسلامي:** تأسس في عام 2004، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات، يمتلك شبكة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي في الإمارات، وله شركات تابعة، وهو في حد ذاته تابع لمصرف الإمارات دبي الوطني. (مصرف الإمارات الإسلامي، بلا تاريخ)
- **مصرف عجمان:** تأسس في عام 2007 ويعتبر أول مصرف إسلامي تم تأسيسه في إمارة عجمان، وقد تم إدراج أسهمه في سوق دبي المالي في فبراير 2008، افتُتح المصرف رسمياً وبدأ عملياته في عام 2009 من خلال فرعين في عجمان. ويمتلك حالياً شبكة فروع وأجهزة صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء الدولة. (مصرف عجمان الإسلامي)
- **مصرف الهلال**: تأسس في عام 2007، مقره أبو ظبي، يقدم تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد والمؤسسات، ويمتلك حالياً شبكة فروع وأجهزة صراف آلي منتشرة في الدولة. كما يقوم المصرف بإجراء عملياته من

خلال فروعه في دولة الإمارات وشركاته التابعة الموجودة في الإمارات وكازاخستان، وفي عام 2019 قام كل من مصرف أبوظبي التجاري والاتحاد الوطني سابقاً المندمجين بالاستحواذ على المصرف. (مصرف الهلال)

كما تقدم مجموعة من المصارف الوطنية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في دولة الإمارات خدمات مصرفية إسلامية في شكل نوافذ إسلامية أو فرع مصرفي إسلامي إلى جانب خدماتها المصرفية التقليدية منها مثلاً: مصرف الإمارات دبي الوطني، مصرف المشرق، مصرف دبي التجاري، مصرف رأس الخيمة الوطني.

لقد بلغ مجموع الودائع لدى المصارف في دولة الإمارات إلى 1,756 مليار درهم في عام 2018 منها ما قيمته 1354 مليار درهم ودائع لدى المصارف التقليدية و402 مليار درهم لدى المصارف الإسلامية (مصرف الإمارات المركزي)، والجدول الموالي يبين معدل النمو السنوي المركب للودائع لدى المصارف التقليدية والإسلامية ما بين (2014-2018)، حيث تم اعتماد عام 2018 باعتبار أنّه تتوفر فيه معلومات للمقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية:

جدول رقم 1: معدل النمو السنوي المركب للودائع لدى المصارف التقليدية والإسلامية في الإمارات بين(2014-2018)

	المجموع	المقيمون	الحكومة	المؤسسات التابعة للحكومة	القطاع الخاص	المؤسسات المالية غير المصرفية	غير المقيمين
المصارف التقليدية	%4.5	%4.1	%11	%3.4	%2.9	-5.2%	%6.7
المصارف الإسلامية	%9	%8.1	%12.5	%8.6	%6.7	%14.8	%34.5

المصدر: مصرف الإمارات المركزي، التقرير السنوي 2018، ص 39.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن المصارف الإسلامية كانت أفضل أداء من حيث نمو الودائع فيها من نظيرتها التقليدية بالعموم في الفترة الممتدة ما بين عام 2014 و2018. وبلغ إجمالي الأصول في المصارف العاملة في الإمارات في عام 2018 ما قيمته 2,869 مليار درهم، كما بلغ إجمالي الائتمان 1,656 مليار درهم وكان ما قيمته 1283 مليار درهم إجمالي الائتمان لدى المصارف التقليدية و373 مليار درهم إجمالي الائتمان لدى المصارف الإسلامية.

جدول رقم 2: معدل النمو السنوي المركب للأصول والائتمان الممنوح من المصارف التقليدية والإسلامية في الإمارات بين (2014-2018)

	الأصول	إجمالي الائتمان	الائتمان المحلي	الحكومة	المؤسسات التابعة للحكومة	القطاع الخاص	المؤسسات المالية غير المصرفية	الائتمان الأجنبي
المصارف التقليدية	%5.1	%4	%3.7	%5.4	% - 0.8	%4.1	%6.7	%7.4
المصارف الإسلامية	%9.6	%9	%8	%10.2	%5.1	%8.8	% -15.6	%26

المصدر: مصرف الإمارات المركزي، التقرير السنوي 2019، ص 43.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن المصارف الإسلامية عرفت نمواً في منح الائتمان أكثر من نظيرتها التقليدية ما عدا في تعاملها مع المؤسسات المالية غير المصرفية، وهذا يدل على توسعها في التمويلات في الفترة الممتدة ما بين عام 2014 و2018.

أما فيما يخص مؤشرات السلامة المالية والتي تعتمد على دراسة نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة كفاية رأس المال وشريحة رأس المال الأولى وحصة الأسهم العادية من شريحة رأس المال الأولى، والتي يمكن عرضها في الجدول الموالي كمقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في دولة الإمارات عام 2018:

جدول رقم 3: مؤشر السلامة المالية في دولة الإمارات للمصارف التقليدية والإسلامية عام 2018

	نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة	نسبة الأصول السائلة المؤهلة	نسبة كفاية رأس المال	شريحة رأس المال الأولى	حصة الأسهم العادية من شريحة رأس المال الأولى
المصارف الإسلامية	%81.6	%19.6	%17.3	%16.2	%12.7
المصارف التقليدية	%82.5	%16.6	%17.6	%16.2	%14.7

المصدر: مصرف الإمارات المركزي، التقرير السنوي 2019، ص 46.

ما نلاحظه من خلال الجدول أن المصارف الإماراتية منها المصارف الإسلامية تتمتع برسملة جيدة وسيولة جيدة تمثل احتياطاً كافياً، ما يعطي أماناً وثقة لدى المتعاملين مع المصارف في الإمارات ويساهم في زيادة منح التمويلات ودعم المشاريع المختلفة.

وحسب إحصاءات المصرف المركزي الإماراتي بلغ إجمالي الاستثمارات التي قدمها القطاع المصرفي الإسلامي للاقتصاد الإماراتي قيمة 82,7 مليار درهم في نهاية الشهور التسعة الأولى من عام 2020 مقابل 76,8 مليار درهم في نهاية الشهور التسعة الأولى عام 2019 و75,5 مليار درهم بنهاية عام 2018، و أن أصول المصارف الإسلامية العاملة بالإمارات بلغت 619,1 مليار درهم في نهاية الشهور التسعة الأولى من عام 2020 مقارنة بـ 572,8 مليار درهم بنهاية 2019 بارتفاع سنوي 9,4 %، كما أن إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية في الإمارات سجل ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 4,9 % خلال الفترة من نهاية سبتمبر 2019 حتى نهاية سبتمبر من العام 2020، وبلغت حصة المصارف الإسلامية 22,94 %من إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي الإماراتي. (الدستور، 2020)

وحسب مؤشر الصيرفة الإسلامية من الإمارات الإسلامي، عام 2020 في أعقاب جائحة كوفيد-19، الذي يكشف مدى تقدم وانتشار قطاع الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات، إضافة إلى النوايا المستقبلية لعملاء الخدمات المصرفية فيها، حيث من أبرز نتائجه (المكتب الإعلامي لحكومة دبي، 2020):

- تراجع انتشار المنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية تراجعاً طفيفاً خلال عام 2020، حيث انخفض استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية من 60% إلى 58%، والمنتجات المصرفية التقليدية من 65% إلى 64% بالمقارنة مع عام 2019. على المدى الطويل، ارتفع معدّل انتشار المنتجات المصرفية الإسلامية تدريجياً من 47% إلى 58 %منذ عام 2015، بينما شهدت المنتجات المصرفية التقليدية على مرّ السنوات تراجعاً من 70% إلى64%. بقي المعدّل العام لانتشار منتجات الصيرفة الإسلامية بين المسلمين المشاركين في الاستطلاع على حاله حيث بلغ 70% في عام 2019 وأصبح 69% في عام 2020. ازداد الإقبال على البطاقات الائتمانية الإسلامية بين العملاء غير المسلمين من 24% إلى 28%، وعلى حسابات الادخار الإسلامية من 28% إلى 32% .
- أما الانطباع العام السائد عن المصارف الإسلامية فبقي مستقراً عند نسبة 38% كما في عام 2019؛ ولكنه ارتفع بواقع 12 نقطة مئوية من 26% في عام 2015 متفوقاً على الانطباع السائد حيال الصيرفة التقليدية، وأبدى تحسناً ملموساً تحديداً في المجالات المرتبطة بالخدمات والتكنولوجيا. كما واصلت المصارف الإسلامية تفوقها على المصارف التقليدية من حيث دعم المجتمع، والجدارة بالثقة، وفرض رسوم أقل، وتقديم أفضل الأرباح على التمويل والودائع. يمتلك المتعاملون من المسلمين انطباعاً أفضل تجاه المصارف الإسلامية على كافة المقاييس، إلا من حيث الابتكار. لدى استطلاع آراء المشاركين من غير المسلمين وانطباعهم حول المصارف الإسلامية لناحية دعمها للمجتمع؛ ارتفعت نسبة القائلين بهذا الرأي من 35% في عام 2019 إلى 41% لعام 2020. ومع أن غالبية المشاركين غير المسلمين مازالوا

يمنحون المصارف الإسلامية تصنيفاً أقل لناحية العوامل المرتبطة بالخدمات، إلا أن انطباعهم عنها تحسن على صعيد التكنولوجيا وتوفير قيمة أفضل (رسوم منخفضة على التعاملات، ومعدلات أرباح أفضل).

- وفيما يخص معرفتهم حول المصارف الإسلامية فقد بينت الدراسة أن أكثر من 70% من المشاركين سمعوا بمنتج إسلامي واحد على الأقل، حيث تحظى منتجات التكافل والمرابحة بالشعبية الأوسع منذ عام 2015، بينما أبدى 27% فقط عدم درايتهم بأي منتج مصرفي إسلامي.
- شهدت نية المستهلكين للحصول على المنتجات المصرفية الإسلامية انخفاضا طفيفاً بمعدل 5 نقاط مئوية نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن، حيث انخفضت من 38% في عام 2019 إلى 33% في عام 2020، وقابل ذلك انخفاض مماثل في نية الحصول على المنتجات التقليدية من 40% إلى35%. وعند حساب مقياس نية استخدام المنتجات الإسلامية، وهي النسبة المئوية للمشاركين الذين أعربوا عن نيتهم باستخدام منتج مصرفي إسلامي خلال الأشهر الستة القادمة من إجمالي عدد المشاركين، أظهر الاستطلاع انخفاضاً بنسبة 3 نقاط مئوية من 80% في عام 2019 إلى 77% في عام 2020. ويُظهر المؤشر تنامي اهتمام المستهلكين بالقيمة مقابل المال في المنتجات المالية، حيث أشار 36% من المشاركين في الاستطلاع إلى أن تقديم أسعار ومعدلات ربح أفضل هو العامل الأبرز الذي يؤثر في نيتهم التحول نحو استخدام المنتجات المالية الإسلامية بالمقارنة مع 33% في العام المنصرم. ويتقدم هذا العامل على العوامل الأخرى مثل خدمة العملاء المتميزة، والتقنية الأفضل، وتنوع المنتجات.

حسب إحصائيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية فقد بلغت أصول التمويل الإسلامي في العالم 2,436.6 بليون دولار عام 2019، حيث بلغت مساهمة المصرفية الإسلامية فيها نسبة 72.4% (أي ما قيمته 1,765.8 بليون دولار)، كما بلغ نصيب دول مجلس التعاون الخليجي في التمويل الإسلامي نسبة 45.4%، وبلغ نصيب دولة الإمارات في إجمالي أصول المصرفية الإسلامية العالمية نسبة 8.7% وقد جاءت في المرتبة الرابعة بعد كل من إيران والسعودية وماليزيا (Islamic Financial Services Board IFSB, 2019). يمكن تمثيل ذلك في الأشكال التالية:

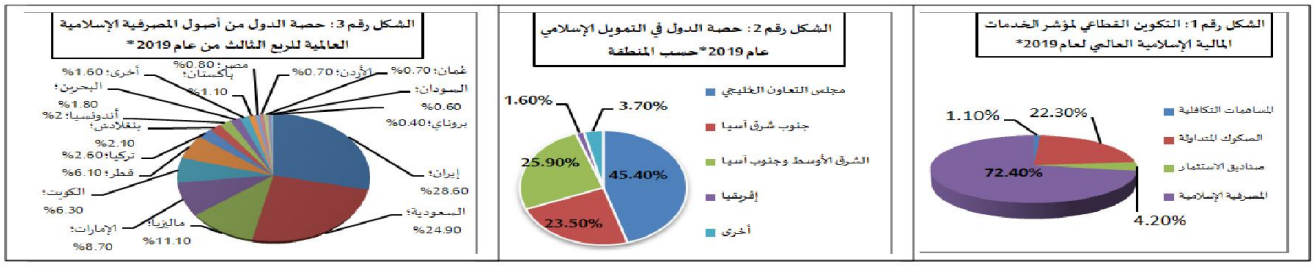

Source: Islamic Financial Services Board (IFSB), Islamic financial services industry stability report, IFSB, Malaysia, 2019, p p 12-15.

*البيانات الخاصة بالصكوك القائمة والصناديق الإسلامية لعام 2019 كاملاً، أما بالنسبة للمصرفية الإسلامية فهي في الربع الثالث من عام 2019 ومن أجل المساهمات التكافلية تخص نهاية 2018.

3.3. استراتيجيات وعوامل نجاح وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات:

إنّ تطور الصناعة المصرفية الإسلامية بدولة الإمارات لإتباعها استراتيجيات معينة لإرساء دعائم المصارف الإسلامية وكذا توفر مجموعة من العوامل، وذلك كما يلي:

- توفر البيئة التشريعية والقانونية: إنّ القانون المصرفي في دولة الإمارات مزدوج القوانين، يجمع بين القانون الوضعي الذي يفرض على المصارف التقليدية، والقانون الذي يراعي خصوصية و طبيعة العمل المصرفي الإسلامي ويفرض على المصارف الإسلامية، وقد شرع القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 لدولة الإمارات بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية، كما تضمن القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية في مادته (17) على إنشاء هيئة شرعية عليا وإلحاقها بالمصرف المركزي الإماراتي لإبداء رأيها بشأن أنشطة المنشآت المالية المرخصة التي تمارس أعمالها أو جزء منها وفق الشريعة الإسلامية. كما وتتوفر الإمارات على أنظمة وقوانين تكرس الحوافز الاقتصادية وتوفر البيئة التنافسية وتهدف إلى تحقيق الكفاءة والمرونة في النظام المالي عن طريق ضمان حقوق الملكية الفكرية ورأس المال المستثمر وكفاءة أسواق العمل والنظم الضريبية والحوكمة ووجود شبكات الضمان الاجتماعي وجذب المستثمرين وتطوير القطاع المصرفي الإلكتروني.
- تم إطلاق عام 2013 مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، فحسب المؤشر العالمي للاقتصاد العالمي لسنة 2019/2018م احتلت الإمارات المرتبة الثانية عالمياً بـ 89 نقطة بعد ماليزيا التي سجلت 127 نقطة كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في القطاعات السبعة وهي: التمويل الإسلامي، صناعة الأغذية الحلال، السياحة العائلية الحلال، الفنون والتصاميم الإسلامية، التعليم والبحث في الاقتصاد الإسلامي، معايير الاقتصاد الإسلامي وإصدار الشهادات، منصة للاقتصاد الرقمي، كما أطلق مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في يناير 2017 استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي (2017-2021) حيث تركز على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التمويل الإسلامي، قطاع الحلال ونمط الحياة الإسلامي (عيد، 2016؛ مركز دبي للاقتصاد الإسلامي، بلا تاريخ). ومن المنتظر عقد معرض اكسبو 2021 بدبي والذي يصبو إلى إيجاد الحلول المبتكرة لتحقيق التنمية في العالم. بالإضافة إلى اهتمام الإمارات بعقد المؤتمرات والملتقيات الدولية التي تخص قضايا الاقتصاد والصيرفة الإسلامية.
- احتلالها مركز رئيسي للأسواق الناشئة وقدرتها على جذب رؤوس الأموال التي تسعى إلى الاستفادة من البيئة الاستثمارية الآمنة في منطقة الشرق الأوسط، وتمتعها بموقع إستراتيجي وبنية تحتية وتقنية ولوجستية متكاملة في المناطق الحرة والموانئ والمطارات مما يسهل في عملية التبادل التجاري، وكذا تنويع اقتصادها بالتوجه نحو القطاعات السياحية والتجارية والصناعية والزراعية والخدمية خارج قطاع النفط. (عيد، 2016؛ مركز دبي للاقتصاد الإسلامي، بلا تاريخ)
- وجود سوق مالي إسلامي يضمن تداول الأدوات المالية للمؤسسات وتكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية حيث تعد من أهم المناطق لتداول الصكوك الإسلامية في العالم، وكذا وجود المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في بيئتها كشركات التأمين التكافلي وشركات التمويل الإسلامية. في السوق النقدية ليتمكن المصرف المركزي الإماراتي من إدارة السيولة في المصارف الإسلامية وتنفيذ السياسة النقدية بشكل أكثر فاعلية قام بإصدار آليتين هما شهادات الإيداع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كأداة لامتصاص فائض السيولة وتسهيل المرابحة المضمونة كأداة لتعزيز مستويات السيولة. (المنعم، 2016)
- الاهتمام بالمورد البشري: تم إنشاء مركز دبي للصيرفة الإسلامية لتوفير برامج أكاديمية تعنى بقضايا الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، ووضع ما يسمى بجائزة الاقتصاد الإسلامي. أيضاً قيام المصارف الإسلامية الإماراتية بدورات تدريبية لمواردها البشرية خاصة في الجانب الشرعي والتكنولوجي. وأيضاً دعم الطلاب الإماراتيين فمثلاً يتم استقبال الطلبة في مصرف دبي الإسلامي في ظل برنامج رعاية الطلاب حيث يهدف إلى تدريب الطلاب وبعدها تعيينهم في الوظائف الرئيسية في مصرف دبي الإسلامي، وكذا برنامج التدريب الصيفي لصقل وتثقيف الشباب حول أساسيات العمل المصرفي الإسلامي

ويحصل المتدربون على أولوية الانضمام للعمل في المصرف أو على الأقل توظيفهم بدوام جزئي وهم في مقاعد دراستهم. (مصرف دبي الإسلامي، بلا تاريخ نشر)

- مساهمة القطاع المصرفي في نمو الاقتصاد الإماراتي وزيادة ناتجه المحلي، إذ احتلت دولة الإمارات عام 2020 المرتبة الأولى عربياً والمرتبة (33) عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي وتغطية الخدمات المالية المتنوعة.
- تطور بيئة الأعمال الداعمة للعمل المصرفي عموما والعمل المصرفي الإسلامي بصفة خاصة، اذ تحتل الإمارات مراكز جيدة في المؤشرات العالمية التي تخص تشجيع مؤسسات الأعمال، ويمكن عرض بعض أهم رتبها في الجدول التالي:

جدول رقم 4: مراتب دولة الإمارات في بعض المؤشرات العالمية حسب تقارير 2019

المؤشر	التقرير	الرتبة (عالمياً)
مؤشر ريادة الأعمال	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر التضخم	تقرير التنافسية العالمية 2019	1
مؤشر الفرص والتحديات	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر مرونة الاقتصاد	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر مرونة الشركات	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر الشراكة بين القطاع العام والخاص	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر كثافة أنشطة الأعمال الجديدة	تقرير مؤشر الازدهار 2019	1
مؤشر الفرص والتهديدات	تقرير التنافسية الرقمية العالمية 2019	1
مؤشر الحوافز الاستثمارية	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	3
مؤشر العلاقات بين الحكومة والأعمال	تقرير تنافسية المواهب العالمية	2
مؤشر التحول الرقمي في الشركات	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	1
مؤشر استخدام الأدوات الرقمية والتكنولوجيا	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	2
مؤشر الأمن السيبراني	تقرير التنافسية الرقمية العالمية 2019	2
مؤشر دعم البيئة التشريعية لتطوير وتطبيق التكنولوجيا	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	3
مؤشر تمويل التطوير التكنولوجي	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	4
مؤشر مستخدمو الانترنت	تقرير التنافسية العالمية 2019	5
مؤشر رأس المال الاستثماري	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	3
مؤشر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	تقرير التنافسية العالمية 2019	9
مؤشر توافر العمالة الماهرة	تقرير مؤشر الازدهار 2019	10
مؤشر التنمية المستدامة	تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، أرقام الإمارات، الإصدار 2، ماي 2020.

4. متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية:

بغرض النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، واعتمادا على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة، يجب أن تتضافر جهود كل من المصارف والجهات الرسمية المختصة لخلق البيئة الملائمة لها من خلال ما يلي:

1.4. التأطير القانوني وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر: من أجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يجب توفير إطار تشريعي كامل متكامل، يتناول كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها وينظم عملها وخاصة ينظم علاقتها مع البنك المركزي، عوض الاهتمام بالشبابيك وعلاقتها بالعملاء فحسب. ولتحقيق ذلك يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات، لعل أهمها يتمثل في تشكيل لجنة تتكون من خبراء في كل من الجانب الشرعي والاقتصادي والقانوني والمصرفي تكلف بإعداد هذا القانون، فضلا عن قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، والبرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون. (زنكري، 2008، صفحة 14)

ويكون تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية من خلال سن قانون خاص لا ينظم فقط الإنشاء وإنما يهتم بالرقابة على هذه البنوك كما سبقت الإشارة، لأن خصوصية عمل المصارف الإسلامية تتطلب معاملة خاصة من البنك المركزي، من خلال تكييف أساليب الرقابة والإشراف عليها بما يتماشى مع مبادئ عملها، فعلى بنك الجزائر إذا إعادة النظر في الأدوات الرقابية التي يطبقها حاليا، لمعرفة أيها صالحة للتطبيق على هذا النوع من المصارف كما عليه البحث عن البدائل المتاحة في حالة العكس، و تتمثل هذه الأدوات في *نسبة السيولة و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني و كفاية رأس المال و كذا سعر الخصم والسقوف الائتمانية، بالإضافة إلى سياسة* السوق المفتوحة و اعتماد البنك المركزي كمقرض أخير. (ناصر، الندوة الدولية حول: البنوك التشاركية بالمغرب: الواقع و الآفاق، 2017، صفحة 2-8؛ بوشرمة، 2009-2010، صفحة 311)

ولتمكين المصارف الإسلامية من الاستفادة الأساليب و الأدوات السابقة الذكر أو حتى لتمكينها من تفادي الخسائر الناجمة من عدم الاستفادة منها كون معظمها يتم التعامل بها على أساس الفائدة الربوية أخذا و عطاءً، تم اقتراح العديد من الحلول متمثلة في منح البنك المركزي استثناءات للمصارف الإسلامية بما يتماشى مع مبادئ عملها، من بينها عدم فرض أو على الأقل تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على حسابات الاستثمار لديها، كونها غير مضمونة من طرف هذه المصارف و التعامل بها يتبع قاعدة الغنم بالغرم، و لأن تعطيل نسبة من هذه الودائع يتسبب في تحقيق عوائد أقل، كما أن المصارف الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من الفوائد على هذا الاحتياطي كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، خاصة بعدما أقر المشرع خصوصيتها من خلال التنظيمين 18-02 و20-02. أما فيما يخص طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال فقد تكفل بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، الذي يقوم في كل مرة بتكييف معايير بازل بما يتلاءم مع خصوصية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية. كما تم اقتراح تمكين المصارف الإسلامية من الاستفادة من عمليات الخصم من خلال إيداعها لأموال للبنك المركزي دون أن تتقاضى عليها فوائد، في المقابل يقوم البنك المركزي بخصم الأوراق التجارية المقدمة من هذه المصارف بدون فوائد. ومن أهم البدائل المطروحة في جانب معالجة اختلال التعامل بالسندات في السوق المفتوحة أن يقوم البنك المركزي بإصدار أوراق مالية مختلفة تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة، وعن طريق هذه الآلية يستطيع البنك المركزي أن يحقق أهدافه النقدية ويضبط حجم العرض النقدي حسب الأهداف، وفي حالة ما إذا لم يتم التخلي عن الفائدة في كل من الأسلوبين السابقين وجب استبعادهما نهائيا. وبالنسبة لإعادة تمويل بنك الجزائر للمصارف الإسلامية إذا ما واجهت أزمة سيولة فقد تم اقتراح حلين إما يقرضها قروض حسنة في مقابل تخليها عن فوائد الاحتياطي القانوني أو أية ودائع أخرى لديه، أو أن يتم إنشاء صندوق مشترك بفرض احتياطي خاص بالمصارف الإسلامية حسب حجم المصرف يتمكن من خلاله البنك المركزي من القيام بوظيفته كملجأ أخير للإقراض على أن يكون القرض حسنا. أما عن السقوف

الائتمانية كمعيار رقابي فهي قد تضر بكل من المودعين والمساهمين نظرا لطبيعة التمويل الإسلامي الموجه لتمويل عمليات الإنتاج بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا فإنه من المستحسن عدم وضع حد أقصى لما يمكن للمصرف الإسلامي استثماره. (بوشرمة، 2010، صفحة 312؛ ناصر، 2017، صفحة 4؛ زنكري، 2008، صفحة 14-17)

أما فيما يخص القانون المصرفي، فإن التمكين للصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج إلى تعديل في قانون النقد والقرض المتضمن في الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم لتوفير البيئة التشريعية الملائمة للصناعة المصرفية الإسلامية، فلا يكفي إصدار بعض المواد مثلما تم العمل به في النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، في 24 مادة، تم من خلالها تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، كما عرف هذا النوع من الصيرفة و عرف عملياتها متمثلة في المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، الاستصناع، والسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار. كما ركز هذا النظام على الشبابيك الإسلامية في المصارف التقليدية بتعريفها وبالتعريف بالإجراءات واللوازم التنظيمية لعملها كما سبقت الإشارة. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من تجربة الامارات واعتماد الازدواجية في القوانين، بسن قانون يراعي خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي لتنظيم عمل المصارف الإسلامية، بالإضافة للقانون الوضعي المعمول به.

من جهة أخرى، يجب أن تسعى السلطات إلى تكييف النظام الضريبي ليتوافق ويتماشى مع منتجات الصيرفة الإسلامية، كون النظام المتواجد حاليا لا يراعي خصوصيتها ولا يعطيها تصنيفا محددا، إذ لا يمكن التعامل مع المصارف الإسلامية كمؤسسات تجارية ما يعرضها للازدواج الضريبي والذي بدوره يؤثر بصفة مباشرة على تكلفة المنتجات الإسلامية بالنسبة للزبائن مقارنة بنظيرتها التقليدية. (المدير العام لبنك التنمية المحلية، 2018، صفحة 7)

2.4. تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية: من متطلبات تطوير الصناعة المصرفية في الجزائر إنشاء مؤسسات البنية التحتية من خلال العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة لها والهادفة إلى مساعدة المصارف الإسلامية بالقيام بأعمالها وفق المعايير العالمية خاصة في ظل غياب البيئة القانونية الداعمة، بالإضافة إلى الاستفادة من مقترحات وتوصيات الهيئات المتواجدة كالمجلس الإسلامي الأعلى. من جهة أخرى يجب تستفيد المصارف الإسلامية بالجزائر من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية الداعمة لعملها، المذكورة سابقا، خاصة منها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا الذي يضع القواعد الاحترازية التي تراعي خصوصية عمل المصارف الإسلامية وتتوافق مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل (مخلوفي، 2017، صفحة 15)، وكذا الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، في المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعية وأخلاقيات العمل والحوكمة، والتي أعدت من قبل خبراء وفق المعايير المحاسبية الدولية ووفق ما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية، لتضبط المعاملات المالية والمصرفية من الجانب الشرعي وتسهل اندماج المصارف المتبينة لها في المحيط العالمي (ناصر، 2017، صفحة 4-5).

3.4. تأهيل العنصر البشري: لعل من أهم متطلبات تطوير الصناعة المصرفية في الجزائر هو تأهيل العنصر البشري ليس فقط من الناحية الاقتصادية والمصرفية وإنما من الناحية الشرعية كذلك، فالعاملين بالمصارف الإسلامية يمثلون أهم مورد بالنسبة للمصرف للنهوض به ولتطوير منتجاته والرقي بها لتنافس ولما لا تتفوق على المنتجات التقليدية، ومن

جهة أخرى يعتبر العمال الواجهة الأساسية للمصرف أمام الزبائن خاصة منهم موظفو المكاتب الأمامية اللذين يسوقون للمنتجات وللمصرف ككل وهم يؤثرون بشكل مباشر على العملاء، بتعاملاتهم ومعتقداتهم.

لذا يجب على المصارف الإسلامية أن تسعى لتدريب العاملين و تأهيلهم و زيادة وعيهم و معرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية خاصة و أن معظم العاملين في المصارف الإسلامية تم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في المجال المصرفي وتمكنهم منه، وبالتالي ينقصهم الالمام بالضوابط الشرعية للمعاملات ما يجعلهم عرضة للأخطاء في التطبيق و الممارسة خاصة في ظل عدم وجود تدقيق شرعي صارم، وهو ما من شأنه أن يمس بسمعة المصرف و يهز من ثقة العملاء فيه.

وبالنظر للتجربة الإمارتية، يمكن للمصارف الاسلامية أن تستفيد في تدريبها لموظفيها من الخدمات والدورات المقدمة من قبل بعض المراكز والهيئات المتخصصة كدورات مركز دبي للصيرفة الإسلامية الشاملة لكل من الجانب لشرعي والتكنولوجي. أيضا يمكن لكل من بنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائر وحتى النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الاستفادة من خريجي الجامعات المتخصصين في المالية والبنوك الإسلامية والاقتصاد الإسلامي مع التكفل بتدريبهم وتأهيلهم عمليا وفنيا.

4.4. الاعتماد على التسويق المصرفي: لعل من بين أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تواجدها وعملها في بيئة مصرفية تقليدية محضة كما سبقت الإشارة، وأن هذه البيئة يسيطر عليها القطاع الحكومي الذي تلقى مصارفه ثقة كبيرة من العملاء في السوق، غير أن الوازع الديني قد يحول دون توجههم نحو هذه المصارف عند الحاجة، لكن بعد سماح الحكومة الجزائرية في أواخر سنة 2017 للمصارف التقليدية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية تغير الوضع وازداد إقبال المستهلكين نحو المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة من المصارف التقليدية الحكومية. هذا الأمر في ظاهره مكسب للصناعة المصرفية الإسلامية لكن في الحقيقة قد يشكل تحد كبير للمصارف الإسلامية في الجزائر الأمر الذي يتطلب منها اتخاذ اجراءات فورية تساعدها على مواجهة هذا النوع من المنافسة.

ويمكن أن تكون البداية من خلال التركيز على جذب العملاء المستهدفين عن طريق تعريفهم بالمصرف وبمنتجاته و تزويدهم بكل المعلومات التي من شأنها أن تزيل الشكوك و تبث الطمأنينة في أنفسهم خاصة فيما يتعلق بالجانب الشرعي للمعاملات مما يساعده على تدعيم مكانته في أذهانهم وبالتالي تعزيز مركزه في السوق، كذلك يجب أن تسعى المصارف بدورها إلى التعرف عن كثب على هذه الفئة من العملاء لمعرفة حاجاتهم و رغباتهم لتتمكن من تقديم منتجات موافقة لها، بالإضافة إلى هذا يجب أن يكون التركيز كذلك موجها نحو إرضاء العملاء الفعليين وكسب ثقتهم والمحاولة قدر الإمكان المحافظة عليهم و إدراجهم في خانة عملاء مدى الحياة. كذلك ولنفس الغاية يجب على هذه المصارف أن تولي أهمية كبيرة للمعلومات والبيانات المالية الأساسية المقدمة من قبل العملاء، حول أهدافهم المالية للتخطيط للحياة، وحول موقفهم تجاه تحملهم للمخاطر ومشاركة الأرباح، وحول الفترة المستهدفة للالتزام وما إلى ذلك، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات إما من خلال الدراسات والأبحاث الواجب على المصرف القيام بها أو عن طريق التفاعل المباشر مع موظفي البنك (Catalina).

في نفس الإطار، يجب أن تتوفر المصارف الإسلامية في الجزائر على الدليل المادي المناسب الذي يعطي انطباعا جيدا عن المصرف وعن منتجاته. كما يمكن أن تستفيد هذه المصارف من التسويق المصرفي في تطوير السياسات والإجراءات التي يعتمد عليها الأفراد لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء باحترافية، خاصة وأن هذا العنصر يرتبط بشكل وثيق بجودة الخدمة ومدى تميزها عن خدمات المنافسين. وفي الأخير نجد أنه وقبل تبني أي استراتيجيات وأساليب

تعنى بجذب العملاء وإرضائهم، يجب على القائمين على هذه المصارف وكل الموظفين فيها، باعتبارهم عنصر جد مهم من عناصر مزيجها التسويقي، أن يتحلوا بالصدق فيما يعلنون عنه وكل ما يتعهدون به، كما يجب عليهم إبراز ما تنص عليه الشريعة في كل تعاملاتهم لأن هدفهم في الأول والأخير هو توفير البديل المصرفي للمستهلك المسلم.

5. الخاتمة:

من خلال الدراسة التحليلية لواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر وبالإسقاط على تجربة دولة الإمارات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ووضع توصيات البحث، وذلك كما يلي:

1.5. النتائج:

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في:

- يوجد في الجزائر مصرفين إسلاميين فقط ينشطان على مستوى السوق المصرفية الجزائرية ولا يمثلان سوى نسبة ضئيلة من حصة التمويلات المصرفية الجزائرية خاصة في ظل سيطرة المصارف الحكومية، كما يقتصران على صيغ محدودة في كثير من الأحيان أهمها المرابحة والإجارة، كما تم فتح المجال أمام المصارف التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية أو ما سماها القانون الجزائري سنة 2020 بشباك الصيرفة الإسلامية، وهي تعنى بتقديم منتجات مصرفية إسلامية بشرط أن تكون هذه الأنشطة معزولة تماماً عن أنشطتها المصرفية التقليدية.
- تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من مجموعة من العقبات أثناء تأدية نشاطها المصرفي أهمها غياب البيئة التشريعية والقانونية التي توافق أعمالها، بالإضافة إلى عقبة بيئة العمل المواتية والهيئات الداعمة وقلة تأهيل المورد البشري الذي يحتاج إلى الجمع بين الجانب المصرفي والشرعي، وأيضاً ضعف الجانب التسويقي في المصارف الجزائرية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص أدى إلى نقص في تلبية حاجات العملاء وبالخصوص متطلباتهم العصرية في ظل التحول الرقمي الهائل في التعاملات المصرفية على مستوى العالم.
- تتميز المصارف الإسلامية في دولة الإمارات بالتطور وسيرها جنباً إلى جنب مع مصارفها التقليدية حيث تساهم حالياً في تمويل استثمارات ضخمة في دولة الإمارات وتوفر إمكانية انتشارها وتوسعها، ويعزى ذلك إلى سياسة الإمارات في أن تكون موطن الصناعة المصرفية الإسلامية بتنافسها مع دول إسلامية أخرى على مركز للاقتصاد الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى توفيرها البيئة القانونية والتشريعية المواتية لعمل المصارف الإسلامية من وجود هيئة شرعية على مستوى المصرف المركزي الإماراتي وأدوات خاصة بها للتعامل في السوق النقدية وقانون خاص ينظم عملها، أضف إلى ذلك توافرها على هيئات داعمة كالسوق المالية الإسلامية ومراكز تعنى بتدريب الموارد البشرية العاملة في المصارف الإسلامية ومؤسسات مالية واقتصادية إسلامية وكذا خلقها لبيئة تقنية ولوجيستية واقتصادية واجتماعية مواتية لأنشطة مؤسسات الأعمال، فافتكاكها لمراتب جيدة حسب التقارير العالمية خير دليل على ذلك.
- تمتلك الجزائر إمكانيات بشرية واقتصادية هائلة تسمح لها بأن تكون من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وتجربة الإمارات في الصناعة المصرفية الإسلامية يمكن أن يتخذ كنموذج يحتذى به عن طريق توفير المتطلبات الضرورية للعمل المصرفي الإسلامي وتدارك النقائص وإزالة العقبات.

2.5. التوصيات: يوصي البحث في الأخير على ضرورة تنويع الجزائر مصادر دخلها، فتوفير البيئة المواتية لعمل المصارف الإسلامية مثلاً واستقطابها يمكن أن يوفر رؤوس أموال تساهم في التنمية؛ خاصة في ظل العجز المالي التي تعاني منه الجزائر، فما ينقصنا هو غياب الإرادة وتضافر الجهود والعمل الدؤوب على ذلك.

6. قائمة المراجع:

- أحمد ماجد السيد عيد، (2016)، ***دراسة قطاع الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة الإمارات***، وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط ودعم القرار، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.
- البنك الوطني الجزائري، (بلا تاريخ)، *الصيرفة الاسلامية للبنك الوطني الجزائري*، https://www.bna.dz/financeislamique/ar/
- البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات، (بلا تاريخ)، عن دولة الإمارات، https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/fact-sheet
- الجريدة الرسمية، (09 ديسمبر، 2018)، الجريدة الرسمية رقم 73. *النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية*.
- الطاهر لطرش، (2010)، ***تقنيات البنوك***، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- المدير العام لبنك التنمية المحلية،(2018)، ***آفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر***، اليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية: الواقع والآفاق،المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.
- *المصرف المركزي الإماراتي*، (بلا تاريخ)، عن البنك، https://www.centralbank.ae/ar/about-us#collapseHistory
- المكتب الإعلامي لحكومة دبي، (2020)، *الإمارات الإسلامي يكشف عن نتائج مؤشر الصيرفة الإسلامية من الإمارات الإسلامي لعام 2020*، https://mediaoffice.ae/ar/news/2020/November/25-11/emirates%20islamic%20bank
- بنك البركة الجزائر، (بلا تاريخ)، *تقديم البنك*، http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_contenttask=view =28
- بنك التنمية المحلية، (بلا تاريخ)، *حساب الادخار" البديل"* ، <https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/El-BADIL.html>
- حاج صدوق بن الشرقي، (2011)، ***واقع وآفاق المنظومة المصرفية الجزائرية***، الجزائر، جامعة الجزائر.
- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي،(2017)، ***تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائرلتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، ملتقى إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)،جامعة الوادي،الجزائر.
- سليمان ناصر، (2004)، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، *الملتقى الوطني الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، (كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية)*، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، (2010)، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، *مجلة الباحث، ع07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر*.
- سليمان ناصر،(2017)، ***نحو إيجاد بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية***، الندوة الدولية حول: البنوك التشاركية بالمغرب: الواقع و الآفاق. لمركز المغربي للدراسات و التربية في المذهب المالكي، المغرب،
- سمير رمضان الشيخ، (2013)، **التسويق المصرفي في المصارف الإسلامية**، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية، م 21*، ع3، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر.
- صالح مفتاح، (2005)، **أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*،(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- صندوق النقد العربي، (2020)، *تقرير تنافسية الاقتصادات العربية*، الدائرة الاقتصادية لصندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي، (2021)، *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*، الدائرة الاقتصادية والمالية لصندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- عبد الرزاق حميدي، (2013-2014)، **أثر إدارة الجودة الشاملة في تطوير تنافسية البنوك مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.
- عبد الوهاب سويسي، (2003)، *أزمة التسويق في الوطن العربي بين المفهوم والإندماج*، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، جامعة الدول العربية لدوحة، قطر.
- كمال فايدي، (2014)، **دور التسويق المصرفي في تحسين أداء البنوك العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- محافظ بنك الجزائر، (2018)، **تطور الصيرفة البديلة في الجزائر**، *اليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية: الواقع و الآفاق*، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر.

- محمود سحنون، ميلود زنكري، (2008)، ***مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي***، مؤتمر إصلاح النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- مركز دبي للاقتصاد الإسلامي، (بلا تاريخ)، http://www.iedcdubai.ae/page/view/46/diedc_st
- مصرف أبوظبي الإسلامي، (بلا تاريخ)، https://www.adib.ae/ar/
- مصرف الإمارات الإسلامي، (بلا تاريخ)، https://www.emiratesislamic.ae/arb :https://www.emiratesislamic.ae/arb/
- مصرف الإمارات المركزي، (2020)، *تقرير السنوي 2019*، أبو ظبي: مصرف الإمارات المركزي.
https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2020-05/AnnualReportARB19.pdf
- مصرف السلام. (2018)،*هيئة الفتوى والرقابة الشرعية*، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-9-0-30.html
- مصرف الشارقة الإسلامي، (بلا تاريخ)، *التقرير السنوي 2020*، https://www.sib.ae/ar/
- مصرف الهلال، (بلا تاريخ)، *التقرير السنوي 2020*، https://www.alhilalbank.ae/ar/Images/AHB_FS_2020
- مصرف دبي الإسلامي، (بلا تاريخ)، https://www.dib.ae/ar/
- مصرف عجمان الإسلامي، (بلا تاريخ)، https://www.ajmanbank.ae/
- نيفين حسين، (2017)، *المصارف التقليدية و الإسلامية في الإمارات*، وزارة الاقتصاد، الإمارات، إدارة التخطيط و دعم القرار.
- هبة عبد المنعم، (2016)، *انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية*، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
- وزارة الاقتصاد الإماراتية، (2020)، *التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019*، إدارة الدراسات الاقتصا، أبو ظبي.
- وزارة الاقتصاد. (2018)، *الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم (إدارة التحديات والفرص)*، أبوظبي.
- وصفي عبد الرحمن النعسة، (2009)، ***التسويق المصرفي***، عمان، كنوز المعرفة.
-الجريدة الرسمية. (24 03، 2020). نظام رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. *(16)*، 31. الجزائر.
-الدستور، (2020)، *المصارف الإسلامية في الإمارات تواصل أداءها القوي برغم تداعيات كوفيد 19*، https://www.addustour.com/articles/1193671
- Catalina, T. M, (n.d.), *CONCEPT AND EVOLUTION OF BANK MARKETING,* http://steconomiceuoradea.ro/anale/volume/2010/n2/187.pdf
- cpa-bank, (s.d.), *cpa-bank*. Finance islamique: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/finance-islamique
- Gulf Bank Algeria, (s.d.), *Proline conforme aux Préceptes de la Chari'*, https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html
- Housing Bank Algeria, (s.d.), *Produits Islamique*, https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique
- Islamic Financial Services Board IFSB, (2019), *Islamic financial services industry stability report.* Malaysia .
- S.WILSON K.ALAGARSAMY,(2013) , **A STUDY ON CUSTOMER BEHAVIOR TOWARDS BANKING SERVICES WITH SPECIAL REFERENCE TO PUBLIC SECTOR BANKS IN SIVAGANGAI DIST,** *Asia Pacific Journal of Marketing & Management Review, 2.*
-TRUST BANK, (s.d.), *Produits Specifiques*, https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques